

## وزير الاقتصاد: سنقبل أبواب الهدر ليس للفساد طائفة أو حزب أو هوية واحدة

يعيش لبنان وضعا اقتصاديا حرجا، ويحتاج فورا الى حلول ناجعة. لذا يعمل الاختصاصيون والمسؤولون على تنفيذ مقررات مؤتمر سيدر التي تعتبر مثابة الادوية الاخيرة للمعالجة. وهي على ما يقوله الخبراء، تحرك الاقتصاد المتباطئ وتخلق فرص عمل في قطاعات متنوعة، وتساهم في تعزيز الاستقرار النقدي واحتياط مصرف لبنان من العملات الاجنبية



وزير الاقتصاد والتجارة منصور بطيش.

الموفد الفرنسي السفير بيار دوكان المكلف تنفيذ مقررات مؤتمر سيدر، الذي زار لبنان اخيرا، حمل مجموعة اسئلة ونصائح الى المسؤولين الذين التقاهم، مشددا على ضرورة ترشيد الانفاق، وانجاز الموازنة العامة للعام 2019، وانجاز موازنة العام 2020 اواخر هذه السنة. وشدد على انجاز ملف الكهرباء في مهلة قصيرة، ووضع خطة شاملة للنفايات، ومعالجة تلوث المياه، وانشاء الهيئات الناظمة للكهرباء والخليوي. ودعا الى خفض العجز في الموازنة، ووضع آلية لمكافحة التهرب الضريبي والفساد، على ان تكون فعالية وجدية لا مجرد شعارات.

توصل دوكان خلال محادثاته مع رئيس الحكومة سعد الحريري الى الاتفاق على تشكيل لجنة تقنية، مركزها بيروت، تعقد اجتماعات دورية وترفع تقاريرها الى هيئة دولية مقرها باريس، والتي تقم بدورها الشروط والمشاريع التي تم تنفيذها.

اشار بعض المتابعين للموضوع الى ان دوكان لمس استحالة تنفيذ الاصلاحات سريعا بسبب التعقيدات السياسية والادارية والطائفية، الامر الذي دفعه الى المطالبة بارسال لبنان اشارات ايجابية تسمح له الاستفادة من مقررات سيدر، بتخطي ازمته الاقتصادية. ونبه من سلبيات التأخر في اقرار موازنة 2019 وعدم استجابة الاصلاحات المالية والادارية.

الملاحظات التي ابداهها دوكان توصف بأنها تهديد للبنان من امكان خسارة اموال سيدر خلال 4 اشهر، اذا لم تلمس الجهات المانحة الجديدة في تعاطي المسؤولين مع الشروط الدولية. الا ان

لهذه الملاحظات ناحية ايجابية تتلخص في دفع الطبقة السياسية الى تنفيذ الاصلاحات ومكافحة الفساد للحصول على الاموال.

وزير الاقتصاد والتجارة منصور بطيش اكد ل"الامن العام" ان العمل المطلوب كبير ومتشعب، والحكومة جديّة في التزام شعارها "الى العمل"، ودعا الى اعتماد سياسات مغايرة عما كان سائدا "كي نصل الى نتائج ايجابية ملموسة"، مشيرا الى ان الرئيس سعد الحريري يتولى العمل على اللجنة المشتركة والتنسيق مع المعنيين في صدها.

زار الموفد الفرنسي دوكان بيروت لمتابعة آلية تنفيذ مقررات سيدر. ما هي خلاصة الزيارة التي جمعتمكم به؟ هل تم تحديد آلية التنفيذ؟ وما هي الخطوات الاولى التي ستتخذ؟

كان السفير دوكان شديد الوضوح في ابداء الحرص على الاهمية القصوى التي توليها فرنسا والمجتمع الدولي تجاه اجراء الاصلاحات المطلوبة ضمن ثلاثة اطر اساسية: تنفيذ المشاريع، خفض العجز في المالية العامة لاكثر من واحد ونصف في المئة سنويا، واجراء اصلاحات جذرية. ورأى ان الاجراءات التي ستتخذها الحكومة اللبنانية ستكون المؤشر للمستثمرين والمانحين للمساهمة والمشاركة في تنفيذ مشاريع سيدر، خصوصا لجهة تسمية الهيئات الناظمة للطيران المدني والطاقة والاتصالات ومكافحة الفساد والحوكمة وتعزيز عمل المجلس الاعلى للخصخصة. كما ذكر دوكان بوجوب تنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في اطار تام من الشفافية. وقد بات معروفا انه كرر امام كل من التقاهم، ان لبنان لا يملك ترف اضاءة الوقت.

هل التحضيرات التي تقوم بها الجهات الرسمية المعنية كافية حتى الان لانجاح المقررات وتنفيذ المطلوب؟

الاكيد ان توجهات فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون ودولة الرئيس سعد الحريري واضحة جدا لجهة تبني الاصلاحات، والعمل على انجازها على كل المستويات. العمل المطلوب كبير جدا ومتشعب والحكومة جديّة في التزام شعارها "الى العمل" ونحن نكب على انجاز المطلوب.

هل انتم على اقتناع بأن اصلاحات مقررات سيدر ستنفذ خلال 3 اشهر، وما هي ابرز الخطوات التي بدأت؟ هل ستلعب السياسة دورها في تميع هذه الاصلاحات؟

انا مقتنع قبل مؤتمر سيدر وتوصياته وبعدها، انه لا بد من انجاز الاصلاحات. كذلك لا بد من اعتماد سياسات مغايرة عما كان سائدا، كي نصل الى نتائج مغايرة. لا يمكن توقع نتيجة مختلفة عن اجراءات متكررة ومجربة. نحن مقتنعون باننا لا نملك وقتا لنهدره. لذا حتى لو اختلفنا في السياسة، وتعددت وجهات النظر السياسية والاقتصادية، لكن الاكيد اننا لن نسمح بتميع الاصلاحات. هذا الامر لم يعد خيارا متاحا اذا اردنا النهوض بالبلد واقتصاده. على اية حال، نحن مصممون على ذلك.

هل تبلغتم من الموفد الفرنسي اي مقترحات حول موضوع اللجنة المشتركة التي ستكلف المتابعة وهل تم تحديد كيفية متابعة عملها؟

اللجنة المشتركة هي في طور الدراسة في رئاسة الحكومة، ويتولى الرئيس الحريري العمل عليها والتنسيق مع المعنيين في صدها.

شدد دوكان على موضوع الفساد. كيف سيكافح الفساد والمفسدين في ظل الاشتباك السياسي في كل مرة يثار فيها ملف معين، خصوصا في ما يتعلق بموضوع المالية العامة؟

الخلافات السياسية طبيعية في كل الانظمة والدول. لكن لا يمكن ان نسمح لهذه الخلافات بأن تكون عائقا امام معالجة الملفات الكبيرة والخطيرة التي تنعكس على مستقبل البلد

## لا للفللفة الموضوع المالي

في حمأة هذه المعزوفة السياسية الحادة حول جميع القضايا العالقة، يتبين ان الوطن موجود لكن المواطنة مفقودة.

السبب في ذلك يعود الى وجود 18 طائفة - دولة الى جانب الدولة. اذا كان الاتهام في اي قضية من القضايا لمسؤول من طائفة معينة ويكون موجه التهمة من غير طائفته، تنتصب عدالة السماء لتدافع عن طائفة المسؤول الذي قد يكون مرتشبا او جاهلا مقصرا او لصا. هكذا تموت السرقة وتدفن في السماء، بدل دفنها بالنار الابدية في جهنم المحاسبة والحكم والاقتصاد.

لكن اموال اللبنانيين العامة، وهي الاموال المجموعة من اللبناني الذي ضرب المثل به يوم قالوا "ما تدق بجيبه اللبناني بضرايب للدولة وبيمشي الحال". هذا اللبناني دقوا بجيبه، ودقوا عنقه وعنق اولاده واحفاده بالضرائب السابقة واللاحقة، اي بضرائب السلسلة بعد ضريبة الموت المستمرة منذ الحرب اللبنانية والى اليوم، والحروب الاسرائيلية على وطنه، والاقليمية على اقتصاده. فدفع، وصمت، ولم يتفوه بكلمة واحدة املا في قيام دولة قادرة. فاذا به يفاجا بأنه تراكمت عليه 85 مليارا من الدولارات الاميركية، وديون للمصرف، وبيت يدفع ثمنه تقسيطا، وآخر بالاجار التعاقدى الجديد بالمدينة او بشراء مرهون للدائنين، الى ما هنالك من مطارق على الرأس باتت معروفة للجميع.

الاموال العامة قصتها قصة مشوهة، ولا يمكن لفللفتها سياسيا مهما كان السبب، ولا يمكن منحها صك البراءة حتى لو تغاضى البعض عن ملاحظاته، او وضعوا مكانها اموالا مستحدثة. هذه الاموال كانت هبات مجانية للخزانة من خلال المؤتمرات الدولية. اللبناني يريد ان يعرف كيف صرفت امواله من الخزانة؟ كيف تبخرت كل هذه الارقام العالية؟ والى اين؟ من اخذها؟ ولمن ذهبت؟ الموضوع لا يتعلق بعهد واحد بل بعهود.

هذا الموضوع لا يحمل اللفلة ولا اي عملية تغطية، ولا تلاقي الزعماء هنا او في الخارج ولا حتى البنادق والمدافع.

لا خلاص للبلاد من الازمة الا من خلال الدخول في الاصلاحات المالي والاداري بقرار سياسي لا يبدو انه خرج الى النور حتى الان. فالدخول في العملية الاصلاحية يحتاج الى طريقين: الطريق الداخلية وهي عبارة عن الخطوات المطلوبة من الحكومة والدولة اللبنانية، والطريق الخارجية القائمة على مساندة الدول الشقيقة والصديقة ومساعدتها، لان المال الداخلي المتوافر لم يعد كافيا لتكبير حجم الاقتصاد وخفض كلفة الدين العام اصلا وفائدة، بخطوات متوازية تتعلق بتنفيذ الخصخصة او التسييد لقطاعات استثمارية يمكن ان تؤمن بعض المردود لاطفاء جزء من الدين.

لذلك يعتبر الخبراء الاقتصاديون ان مؤتمر سيدر كفرصة، ربما تكون الاخيرة بالنسبة الى تأمين المساعدات باجماع دولي للبنان، مع شروط اساسية مرتبطة بالاصلاحات المطلوبة والتي قد تتطلب برامج لسنوات عدة. ما يعني ارتباط المساعدات او المساهمات الدولية من الدول المانحة والبنك الدولي بمراحل التزام الحكومة بالتنفيذ.

بمعنى اخر، ان كل مساهمة ستأتي ينبغي ان تكون في حجم الاصلاح. هم يخافون على المال العام، ويبدو انهم احرص منا عليه. اما نحن فهذا موضوع احرق حياتنا وشبابنا ومستقبل اولادنا، لا يمكن التغاضي عنه ولا القيام بتسوية حياله. اللبناني يريد ان يعرف اين ذهبت امواله ومن بددها؟ والى جيب من؟ قبل ان تبدأ مفاعيل سيدر، هذا اذا بدأت.



◀ واقتصاده. المالية العامة هي في صلب هذا المستقبل وانعكاساتها تطاول كل تفصيل من تفاصيل الشأن العام. يمكنني التأكيد ان التفاهات على الخطوط العريضة للموازنة قد ارسيت، وسيتم استكمالها بخطوات عملية للجمع الانفاق.

■ دوكان اصر على تشكيل الهيئات الناظمة التي هي خطوة اولى على طريق اصلاح القطاعات الخدمية. هل سيتم خلال مهلة 100 يوم تشكيل هذه الهيئات وتخطي الخلافات في شأنها؟  
□ صحيح ان دوكان شدد على ضرورة انشاء الهيئات الناظمة، لكن الحكومة استبقت زيارته بايراد هذا الموضوع الحيوي في بيانها الوزاري. سيتم تشكيل هذه الهيئات تباعا واجراء كل الاصلاحات المطلوبة. نحن ملتزمون اولا واخيرا ما ورد في البيان الوزاري الذي توافقنا عليه جميعا كقوى سياسية.

■ ترشيد الانفاق والادارة هل سيقتصر على كلام المسؤولين ام ان الحكومة ستتجه الى اتخاذ قرارات تصب في خانة اصلاح الحقيقي؟  
□ تعهدات الحكومة ليست حبرا على ورق. العمل جدي على انجاز ما تعهدنا به وترجمته وقائع على ارض الواقع. ابواب الهدر ستقفل وملفات الفساد ستذهب الى خواتيمها بعيدا من

التسييس. الجميع متفق على ان الفساد لا طائفة له ولا حزب ولا هوية واحدة. له اوجه متعددة وفي مفاصل كثيرة في الدولة وسنكافحها جميعا.

■ هل صحيح ان ملف الكهرباء هو الاختبار الاول الذي تخضع له الحكومة قبل الانتقال الى الملفات الاخرى المتعلقة بالبنى التحتية؟

□ ملف الكهرباء من بين ملفات اخرى كثيرة ستتم معالجتها. ومن دون شك، له اولوية كبرى لما يشكله من تداعيات على عجز الموازنة. الاسابيع القليلة المقبلة ستكون حاسمة لجهة خطة تنقل واقع الكهرباء تدريجا من حال الى حال اخرى.

■ ما هي اجراءات خفض العجز المالي الذي تعهدت به الحكومة في مؤتمر باريس بمعدل 1%؟  
□ الاجراءات متعددة في كل القطاعات والوزارات. في طليعتها لجم التهرب الضريبي، ومعالجة الاستنزاف في ملف الكهرباء، اضافة الى مكافحة الفساد في كل الادارات والمؤسسات والصناديق. هذا الامر لم يعد شعارا.

■ ماذا ستفعل الحكومة بازاء عجز الموازنة والتي لم تتخذ اي اجراء لتعويض الانفاق الاضافي من جرائها؟ وماذا ستفعل اليوم بعد تكبير حجم القطاع العام بنسبة 4% عبر التوظيفات الجديدة غير القانونية؟

□ العمل متواصل في الحكومة وفي مجلس النواب من اجل اقرار اجراءات تتخذ بهدوء وتأن تؤمن العدالة لجميع العاملين في القطاع العام. موضوع العمل في القطاع العام وحجمه، كما المخالفات، تتم دراسته ومتابعته من هيئات الرقابة التي تقوم بدورها. وسيتم الاعلان عن كل ما ستوصل اليه من منطلق الشفافية.

■ زيارة دوكان، هل هي تأكيد دولي على الاستمرار في التزام دعم لبنان؟

□ نعم. المجتمع الدولي مستمر في التزام دعم لبنان، لكنه لن يقوم بدورنا. علينا مسؤوليات يجب ان نتحملها لننهض بلدنا. في طليعة تلك المهمات العمل على تحويل اقتصادنا الى اقتصاد منتج، حيوي، ديناميكي ومؤنس. ما الذي يمنعنا مثلا من تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الاعمال التي يتم التعويل عليها لتنشيط الاقتصاد وخلق فرص عمل تحاكي الحداثة، وتفتح الافق رحبا للابتكار؟ ما الذي يمنعنا من التركيز على اولوياتنا افقيا فنعمل على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة؟ لدينا امكانات مادية وطاقت بشرية كبيرة علينا الاستفادة منها لنبني بلدا يصدر بضائعه ولا يصدر ابناءه.

ع. ش

بنك بيروت  
Bank of Beirut  
معك لأبعد حدود

70 فرعاً في لبنان  
16 فرعاً في أستراليا  
3 فروع في أوروبا  
5 فروع في سلطنة عمان  
3 مكاتب تمثيلية

نذهب بعيداً لنوقّر لكم تجربة مصرفية فريدة  
بنك بيروت معكم إلى أبعد حدود.

